

التعريف بعلم أصول التفسير

- تعريفه لغةً واصطلاحاً وبالمعنى الإضافي :

- 1 -

مصطلح (أصول التفسير) له اعتباران، أحدهما باعتبار الإضافة، والآخر باعتبار العلمية، أما باعتبار الأول فيحتاج إلى تعريف المضاف، وهو: الأصول، والمضاف إليه وهو: التفسير، لأن تعريف المركب يتوقف على تعريف مفرداته، ضرورة توقف معرفة الكل على معرفة أجزائه، ويحتاج إلى تعريفه باعتبار العلمية.

أما تعريف التفسير وهو المضاف إليه فقد سبق تعريفه في أول هذا الكتاب، ويبقى تعريف المضاف، وهو (الأصول)، وتعريفه باعتبار العلمية.

والأصول جمع أصل، وهو في اللغة: ما يبني عليه غيره. سواء كان الابتداء حسيًا، كأساس البيت الذي يشيد عليه البناء، فهو أصل له، أم كان الابتداء عقليًا، كابتداء الأحكام الجزئية على القواعد الكلية.

وفي الاصطلاح الشرعي، فقد عرفه السيد الشريف الجرجاني بمثل تعريفه اللغوي، وعرفه السبكي في (الإبهاج على المنهاج) بأنه: ما يصدر عنه غيره. ورأى أن ذلك أصح من الأول. وقد توسع العلماء في دلالة كلمة (أصل)، فأطلقوها على عدة معان، منها: الدليل، والقاعدة الكلية، والراجح من الأمور، وما يقابل الفرع. والأوفق بالمقام هنا هو المعنى الأول، وهو (الدليل). قال السمعي: «الأولى أن يقال: الأصل: كل ما يثبت دليلاً في إيجاد حكم من أحكام الدين».

وعليه فإن الأصل هو كل ما يثبت دليلاً على معرفة معاني كلام الله تعالى. وقد قيل إن هذه المعاني هي مجازية، لأنهم تصرفوا بكلمة أصل، فنقلوها عن المعنى اللغوي الأصلي إلى معنى خلاف الأصل، والذي يظهر أن هذا القول لا ضرورة هنا تلجئ إليه، لأن الابتداء العقلي كابتداء الحكم على دليله يندرج تحت مطلق الابتداء، لأنه يشمل الابتداء الحسي، كابتداء الجدار على أساسه، والابتداء العقلي، كابتداء الحكم على دليله، ولما كان مضافاً إلى التفسير هنا وهو معنى عقلي، دل على أن المراد الابتداء العقلي.

وعليه فإن أصول التفسير هي تلك الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة معاني القرآن الكريم. وبعبارة أخرى: هي نفس الأدلة الموصلة إلى معرفة دلالة ألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه. بيد أن مصطلح أصول التفسير يطلق كثيراً ويراد به فنا من الفنون وعلماً من العلوم، وعليه يكون

- 2 -

تعريفه بأنه: «العلم بالأدلة والقواعد التي يتوصل بها إلى معرفة معاني كتاب الله تعالى، واستنباط دقائقه وأحكامه».

وقد قسم الزركشي والسيوطي أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن إلى أربعة، يقول الزركشي: لطالب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن رسول الله ﷺ.

الثاني: الأخذ بقول الصحابي.

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة.

الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع.

لكن من العلماء ومنهم ابن تيمية وكذا الزركشي في موضع آخر وعلماء آخرون يرون أن من مصادر التفسير ما فسره القرآن نفسه، وبذلك فإنهم يعدون القرآن أصل من أصول تفسيره. وقد ذهب ابن عاشور إلى أن ما جاء في القرآن الكريم يفسر بعضا منه في موضع آخر لا يعد من استمداد التفسير، وكذا مثله ما روي عن النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم، فيقول: «اعلم أنه لا يعد من استمداد علم التفسير، الآثار المروية عن النبي ﷺ في تفسير آيات، ولا ما يروى عن الصحابة في ذلك؛ لأن ذلك من التفسير لا من مدده، ولا يعد أيضا من استمداد التفسير ما في بعض آي القرآن من معنى يفسر بعضا منها؛ لأن ذلك من قبيل حمل الكلام على بعض، كتخصيص العموم، وتقييد المطلق، وبيان المجمل، وتأويل الظاهر، ودلالة الاقتضاء، وفحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ومفهوم المخالفة».

تعريف التفسير والتأويل والعلاقة بينهما

أولا- تعريف التفسير:

البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ». وعرفه في موضع بقوله: «وفي الاصطلاح: هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيتها ومدنيتها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها».

وعرفه الطبرسي بأنه: «كشف المراد عن اللفظ المشكل».

وعرفه بعض الباحثين المعاصرين منطلقاً من المعنى اللغوي للتفسير بأنه: بيان المعنى الذي أراده الله بكلامه.

وقد اختار بعض العلماء ما نقله حاجي خليفة عن بعض العلماء من أنه: «معرفة أحوال كلام الله سبحانه وتعالى من حيث القرآنية، ومن حيث دلالاته على ما يعلم أو يظن أنه مراد الله بقدر الطاقة البشرية».

والذي يبدو أن التعريف السابقة منها ما أدخل فيه ما ليس من التفسير كتعريف أبي حيان، ومنها ما أدخل فيه شروط المفسر ومآخذ التفسير ومصادره كالتعريف الثاني للزرکشي، ومنها ما لم يكن جامعاً كتعريف الطبرسي، ويبدو أن أوفقها وأكثرها دقة هو التعريف الأول للزرکشي، والتعريف الأخير.

واختار الشيخ الزرقاني التعريف الأخير بعد إجراء تعديل عليه، ورأى أنه بذلك يكون تعريفاً جامعاً مانعاً وأكثر تحديداً لعلم التفسير وهو: «علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله بقدر الطاقة البشرية».

ثانياً: تعريف التأويل:

(أ) التفسير في اللغة: الإبانة عن الشيء وإيضاحه وكشف المعطى، مأخوذ من الفَسْر، وهو الكشف والبيان، والفعل فَسَرَ كضَرَبَ، يقال: فَسَرَ الأمر بمعنى بان، وفَسَرَ الشيء يُفَسِّرُهُ بالضم والكسر فَسْرًا، وفَسْرَهُ يُفَسِّرُهُ تفسيرا أبانه، ومنه التفسيرة نظر الطبيب الى الماء وحكمه فيه، وقيل: التفسيرة هي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء ليكشفوا عن علة المريض، وكذلك المفسر ينظر في الكلام ليكشف عما فيه ويبين الخفي. وبنوا فسر على التفعيل فقالوا: التفسير؛ لإرادة التكثير.

وقيل: انه مقلوب عن سفر، يقال: أسفر الصبح إذا أضاء، وأسفرت المرأة: إذا كشفت عن وجهها فهي سافر.

ولا يبدو هذا القول وجيها، فدعوى القلب تحتاج إلى دليل، ولا دليل، وتقارب المعنى أو اشتراكهما في الاشتقاق لا يعني أن تكون إحداها مأخوذة من الأخرى.

وقال الراغب الأصفهاني: الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، وجعل السفر لإبراز الأعيان بالأبصار فقل: سفرت المرأة عن وجهها، وأسفر الصبح.

فالتفسير يرجع إلى معنى الإبانة والإظهار والكشف والإيضاح ومنه قوله تعالى: [وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا] الفرقان: 33، أي: بيانا. والتفسير من معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء، كالتأويل والمعنى فيقال: استفسرت منه كذا، أي: سألته على أن يفسره لي. وعلى هذا فإن التفسير في اللغة يقتضي إعمال العقل والتفكير في الأشياء بقصد الإبانة عنها والإيضاح، أو الحكم عليها.

(ب) التفسير في الاصطلاح: عرف العلماء التفسير بوصفه علما عدة تعاريف،

تعريف ابن جزي، قال: «معنى التفسير: شرح القرآن، وبيان معناه، والإفصاح عما يقتضيه بنصه أو إشارته أو فحواه».

تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، ومتمات لذلك».

وعرفه الزركشي بأنه: «علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه». ثم قال: «واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم